

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: ميار وليد وافر الشكر وجزيل
الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها وتواضعها
وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم
نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن
مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح
بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات
البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك
البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق
والسداد للدكتورة ميار وليد ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في
المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه
خير مسؤول وأكرم مأمول.

وستتضمن هذه الورقة النقدية بحسب التكليف على التعليق على إعداد
مقترح بحثي يتضمن جميع عناصر البحث العلمي نوجزه في الآتي:
فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

تقع على الأفراد في جميع المجتمعات مسؤوليات تجاه الغير ويأتي تنظيمها
بناء لأحكام القانون كذلك أحكام الشريعة في الدول المسلمة وهناك في
القانون ما يصطلح بالمسؤولية العقدية وهي الإخلال بالتزام تعاقدية وهناك
ما يسمى بالمسؤولية التقصيرية وهي الإخلال بالتزام مصدره القانون أو
النظام ومن المسؤوليات التي رتب عليها الشارع الحنيف وكذا القانون في
المملكة العربية السعودية ما يتعلق في مسؤولية سائق السيارة التقصيرية
حال ارتكابه حوادث السير نتيجة مخالفته لأنظمة وقوانين المرور فهذه تعد

في القواعد القانونية مسؤولية تقصيرية وتعد في السريعة الإسلامية ضمان بسبب التعدي و نقترح عنوان لهذه الدراسة وهو (المسؤولية التقصيرية لسائق السيارة الناتجة عن حوادث المرور وفقاً لنظام المعاملات السعودي الجديد)

المسألة الثانية:

المقدمة

تنوعت وسائل المواصلات في عصرنا الحاضر وكثر المستفيدون منها ومن أهم وسائل المواصلات السيارات وما ينتج عن ذلك من سوء استخدام من قبل بعض السائقين ما يتسبب في حوادث تتسبب في تلف الأرواح والممتلكات ومن آثار تلك الحوادث ما يتعلق في مسؤولية المتسبب وهو سائق السيارة لذا يأتي الحديث لتسليط الضوء على الأحكام المنظمة للمسؤولية التقصيرية لسائق السيارة الناشئة عن حوادث السير وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي سائلاً من الله العون والسداد.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال عدة وجوه نوجزها في وجهين:
الوجه الأول:

أن حوادث المرور من أكثر الوقائع الموجبة للمسؤولية التقصيرية وهي كذلك من أخطرها لأن حجم الأضرار لا يقتصر على الضرر المادي بل يصل إلى فقدان الأرواح.

الوجه الثاني:

أن حوادث المرور في أحيان كثيرة قد تداخل المسؤوليات مع بعضها لتعدد المباشرين أو ربما لدخول عوامل مؤثرة ولها أثر في المسؤولية فكان تحديد المسؤولية التقصيرية على المتسبب تحتاج إلى دقة.

أهداف البحث:

١. تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية على السائق المتسبب في الحادث.

٢. بيان حدود المسؤولية التقصيرية الناشئة عن حوادث المرور.

٣. المساهمة في حفظ الحقوق من خلال بيان الأحكام النظامية التي تحفظ حقوق الجميع نتيجة آثار حوادث السير.

مشكلة البحث:

نظراً لكثيرة حوادث السير وخاصة في البلاد التي لها شبكة طرق مهيئة ومنها المملكة العربية السعودية ولأن نظام المرور ولائحته التنفيذية لم يغطي إلا جانباً بسيطاً من جوانب المسؤولية التقصيرية التي تقع على السائق لذا فإن المرجع هو نظام المعاملات المدنية السعودي لأجل بحث قواعده في مسألة المسؤولية التقصيرية للسائق.

أسئلة البحث:

١. هل عالج نظام المرور جميع الوقائع التي تنتج عن حوادث السير؟
٢. هل القواعد التي أوردها النظام المدني السعودي كافية لمعالجة الآثار المترتبة على مسؤولية السائق؟
٣. هل هناك حاجة إلى سن قواعد قانونية خاصة في طبيعة الحوادث المرورية؟ ويتفرع عن هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية.

ثم تتضمن المقدمة كذلك حدود البحث وكذا الدراسات السابقة ومنهج البحث وفروض البحث ثم خطة البحث.

خطة البحث المقترحة:

تتضمن خطة البحث على فصل تمهيدي وأربعة مباحث تتضمن التعريف بالمسؤولية التقصيرية لسائق السيارة والطبيعة القانونية للمسؤولية التقصيرية لسائق السيارة الناتجة عن حوادث السير وأركان المسؤولية التقصيرية لسائق السيارة وأثر المسؤولية التقصيرية لسائق السيارة الناشئة عن حوادث السير ثم خاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات ثم قائمة المراجع العلمية.